

مؤتمر الأطراف في معايدة عدم انتشار  
الأسلحة النووية لاستعراض المعايدة  
وتمديدها، ١٩٩٥

اللجنة الرئيسية الثانية

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقدة في المقر، نيويورك،  
يوم الجمعة، ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥، الساعة ١٥٠٠

(هنغاريا)

السيد إردوس

الرئيس:

المحتويات

استعراض المادة الثالثة والفترتين الرابعة والخامسة من الدبياجة، لاسيما في مجال علاقتها بالمادة الرابعة  
وبالفترتين السادسة والسابعة من الدبياجة (تابع)

استعراض المادة السابعة

هذا المحضر قابل للتصوير.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة  
من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى  
Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference and Support Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza

وستدرج التصويبات النهائية المراد إدخالها على محاضر جلسات هذا المؤتمر في وثيقة تصويب  
واحدة، تصدر عقب نهاية المؤتمر بفترة وجيزة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠

استعراض المادة الثالثة والفترتين الرابعة والخامسة من الدبياجة، لا سيما في مجال علاقتها بالمادة الرابعة وبالفترتين السادسة والسابعة من الدبياجة (تابع)

المادة الثالثة: التراخيص التصديرية (WP.12) و (WP.7) NPT/CONF.1995/MC.II/WP.7

١ - الرئيس: استرعى الانتباه الى ورقي عمل بشأن موضوع التراخيص التصديرية (WP.12) و (WP.7) NPT/CONF.1995/MC.II/WP.7

٢ - وقال إن ورقة العمل ٧، المتعلقة بأهمية الآليات الوطنية في التصدير وفي الاستيراد، تصف العمل الذي تقوم به لجنة زانغر ومجموعة الموردين النوويين في مجال تشجيع الدول على تطبيق مجموعة مبادئ توجيهية متتفق عليها لتصدير بعض المعدات والمواد. وقال إنه لتحقيق هذا الغرض، وضعت لجنة زانغر قائمة تعرف باسم "القائمة الأولية"، بالمواد الاباعثة على ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٣ - ذكر أن ورقة العمل ١٢، التي تتتألف من فقرة واحدة، تتناول كذلك سياسات مراقبة الصادرات والمبادئ التوجيهية للمجموعتين المذكورتين سابقاً.

٤ - السيدة تشرلر (ألمانيا)، وأيدا السيد شميتس (النمسا) والسيد دلبيش (فرنسا): اقترح إجراء تعديل على ورقة العمل ٧ بزيادة ما يلي في نهاية الفقرة ٤:

"ويلاحظ المؤتمر مع التقدير قرار بعض الدول الأطراف تزويد الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمعلومات شاملة عن تصدير واستيراد المواد والمعدات والتكنولوجيا ذات الصلة بالمواد النووية. ويقر المؤتمر بأن هذه الشفافية في عمليات النقل الدولية تعزز الثقة فيما بين الدول الأطراف، وبأن التجارة والتبادل النوويين الدوليين يساعدان حسرا على تعزيز الأهداف السلمية، وبأن ذلك يزيد من قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تطبيق الضمانات تطبيقاً فعالاً."

٥ - السيد روزو (رومانيا): أعرب عن ترحيبه بمضمون ورقة العمل ٧، وعن تأييده التعديل الذي اقترحه الوفد الألماني. واقتراح إضافة نص ورقة العمل ١٢ على بداية ورقة العمل ٧ بصفتها فقرة جديدة.

٦ - الرئيس: اقترح أن تصبح الفقرة ١ الحالية من ورقة العمل ٧ الجملة الأخيرة من الفقرة الجديدة ١، عدا أنها ينبغي أن تبدأ بعبارة "ويحث كافة الدول الأطراف ...".

٧ - السيد نور الدين (ماليزيا): اقترح أن تمحى من الفقرة الجديدة ١ المقترحة، العبارة "مجموعة الموردين النوويين".

٨ - الرئيس: أعلن أن ممثل رومانيا قد وافق على حذف الجزء الأخير من تلك الجملة، ابتداء من العبارة "عن طريق دعم أو تعزيز".

٩ - السيد بایدنیجاد (جمهوریه إیران الإسلامية): قال إنه لا ينبغي الاتفاق على المبادئ التوجيهية في مجال نقل التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية داخل دواد مغلقة مثل لجنة زانغر ومجموعة الموردين النوويين. وقال إنه بغية تحقيق الشفافية، ينبغي تقرير مثل هذه المبادئ التوجيهية في منتدى متاح لكافة الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

١٠ - السيد بابادیمترو بولس (اليونان): أعرب عن تأييده التعديل الذي اقترحه الوفد الألماني.

١١ - السيد أکریل (المملكة المتحدة): أعرب عن تأييده أيضاً للتعديل الألماني. واقتراح كذلك تعديل الفقرة ٥ بحيث تصبح:

"ويلاحظ المؤتمر كذلك أن عدداً من الدول الأطراف تتعاون أيضاً في نطاق مجموعة غير رسمية تعرف باسم مجموعة الموردين النوويين. وقد وضع أعضاء مجموعة الموردين النوويين مبادئ توجيهية متفقاً عليها في مجال تصدير السلع النووية والسلع ذات الصلة بالمواد النووية، نشرت بصيغتها المعبدلة في وثيقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية INF/CIRC/254."

١٢ - السيد شمیت (النمسا): اقترح أن يضاف في نهاية الجملة الأولى من الفقرة ٤ الكلمات التالية: "وعلى التقييد بنواحي التفاهم الواردة في وثيقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية INF/CIRC/209، بصيغتها المعبدلة".

١٣ - السيد وانغ یون (الصين): اقترح تعديل نهاية الجملة الأولى الأصلية لورقة العمل ٧ بحيث تصبح: "على حيازة الأسلحة النووية أو أي أجهزة تفجيرية نووية أخرى، أو تطويرها أو بنائها".

١٤ - وقال إن وفده سوف يرحب بإتاحة الفرصة لمناقشة الأفكار التي طرحتها وفد جمهوریه إیران الإسلامية الداعیة الى عقد منتدى يكون متاحاً لكافة الدول من أجل مناقشة مبادئ توجيهية عالمية وصياغتها.

١٥ - السيدة دلبيش (فرنسا): أعربت عن تأييدها للتعديلات التي اقترحها وفداً المملكة المتحدة والنمسا.

١٦ - السيد تلياني (ایطالیا): أعرب عن موافقته على التعديلات التي اقترحها الوفدان الألماني والنمساوي فيما يتعلق بالفقرة ٤، ووفد المملكة المتحدة فيما يتعلق بالفقرة ٥.

(السيد تلياني، ایطالیا)

١٧ - وقال انه، فيما يتعلق بالاقتراح الإيراني، ينبغي للجميع أن يدركونا أن لجنة زانفر تضم ممثلي من ٣٤ دولة من مختلف مناطق العالم، وأن المبادئ التوجيهية التي وضعتها تطبقها كل دولة على حدة وعلى مسؤوليتها الخاصة. وقال إن الأمر نفسه ينصح على مجموعة الموردين النوويين التي أنشئت من أجل تكميل عمل لجنة زانفر في بعض المجالات التي لم تتناولها أعمالها. وذكر أن العضوية في المجموعتين مفتوحة أمام أعضاء جدد، وأنهما تستمدان عملهما من روح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن أعمالهما ليست خافية على أحد؛ وأنه اذا ما رغبت أي دولة من الدول في أن تحدو حذو هاتين المجموعتين، فإن هذا التطور سوف يلقى الترحيب.

١٨ - السيدة تشرلر (ألمانيا): أعربت عن تأييدها للتعديات التي اقترحها وفدا المملكة المتحدة والنمسا فيما يتعلق بالفقرة ٤.

١٩ - السيدة دراكوفا (الجمهورية التشيكية): أيدت التعديات التي اقترحتها ألمانيا والمملكة المتحدة والنمسا.

٢٠ - السيد بارنوهادينيكرات (إندونيسيا): أعرب عن تأييده للأراء التي أبدتها ممثل جمهورية إيران الإسلامية، وقال إنه ينبغي مناقشة أي مبادئ توجيهية تتعلق بنقل التكنولوجيا في منتدى واسع يشمل مشاركة جميع الدول الأطراف في المعاهدة بحيث ترضي المبادئ التوجيهية جميع الدول الأطراف.

٢١ - السيد أوفري (بلجيكا): أيد تعديل المملكة المتحدة للفقرة ٥، وقال إنه بالرغم من أن التوصل إلى اتفاقيات غير رسمية على المبادئ التوجيهية العامة في مجال التراخيص التصديرية هو الدور الذي تؤديه لجنة زانفر ومجموعة الموردين النوويين، إلا أن تطبيق تلك المبادئ التوجيهية في شكل سياسة التراخيص التصديرية يظل ضمن اختصاص فرادي الدول.

٢٢ - السيد شميتس (النمسا): استرعى الانتباه إلى ورقة عمل بعنوان "مبادئ الإمداد النووي المتعدد الأطراف" (NPT/CONF.1995/21)، تتضمن معلومات عن لجنة زانفر، وسوف تساعده على إيضاح توزيع المسؤوليات بموجب المعاهدة على المستوى الوطني. وشدد على أن كل دولة من الدول مسؤولة عن اعتماد متطلبات المعاهدة في قوانينها. وقال إنه ينبغي اضافة اليونان إلى قائمة البلدان التي قدمت ورقة العمل.

٢٣ - السيد اديكبيه (نيجيريا): أيد الآراء التي أعرب عنها ممثل إندونيسيا وقال إن وفد بلده يعتقد أنه ينبغي التشدد على الجهود المتعددة الأطراف التي ترمي إلى بلوغ الشفافية بدلاً من إنشاء مجموعات غير رسمية.

٢٤ - السيد بايدينيجاد (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن وفده لا يشكك في المنطق الكامن وراء إنشاء مجموعات مثل لجنة زانفر ومجموعة الموردين النوويين، ولكنه يشدد على أن حركة بلدان عدم الانحياز

قد اعترضت على تشكيل أندية "الأبواب المغلقة" من أجل وضع المبادئ التوجيهية لنقل التكنولوجيا. وقال إنه لو أريد لقرارات مثل هذه الهيئات أن تتتسق مع أهداف المعاهدة، فإنه ينبغي اعتمادها بمشاركة جميع الدول الأطراف وليس على أساس غير رسمي ومتكم.

٢٥ - السيد أبو حديد (الجمهورية العربية السورية) أيد الآراء التي أعرب عنها ممثلو جمهورية ايران الاسلامية وإندونيسيا ونيجيريا وقال إن وفده لا يقبل بالفقرة ٥ من ورقة العمل ٧ بحالتها الحالية، لا سيما في ضوء التعديلات المقترن بها على الفقرة ٤ التي تشير الى لجنة زانفر. وقال إن وفده يعتقد أن قائمة السلع ال巴اعثة على ضمانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإجراءات التنسيق كافية فيما يستخدمها المؤتمر ولا تستلزم أي استعراض، واقتراح حذف الفقرة ٤ من ورقة العمل ٧.

٢٦ - السيد تاتا (الجزائر): أيد آراء ممثل إندونيسيا وقال إن وفده يعتقد بأن زيادة مجموعات "الأبواب المغلقة" لا تتناسب مع أهداف الشفافية، وإنه يحبذ وجود إطار متعدد الأطراف لجمع المعلومات.

٢٧ - السيد ووكر (استراليا): قدم ورقة عمل بشأن ضمانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية (NPT/CONF.1995/MC.II/WP.15) وقال إن النص يهدى من مشاعر القلق التي جرى الاعراب عنها على نطاق واسع إزاء عدم إمكانية الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي لم تقبل الالتزامات بعدم نشر الأسلحة النووية والضمانت الكاملة النطاق، الحصول على الإمدادات النووية من الأطراف في المعاهدة. وتتابع قائلا إن النص قد حدد ذلك بدقة، وانتهى ببحث الموردين الذين لم يطلبوا مثل هذه الشروط أن يفعلوا ذلك دون تأخير. وأعرب عن رغبته في شكر الوفود العديدة التي ظهرت اقتراحاتها في الصياغة الفعلية.

٢٨ - الرئيس: قال إن ورقة العمل التي قدمتها استراليا ستبحث في إطار الفريق العامل غير الرسمي المفتوح العضوية ضمن موضوع التراخيص التصديرية.

٢٩ - الرئيس: استرعي الانتباه الى مشروع نص مرکب للمقدمة، خاص بالمادة الثالثة تم تعديمه بوصفه ورقة غير رسمية. وأشار الى أن الجملة الأخيرة من الفقرة ٣ واردة داخل قوسين مربعين، وقال إنه سوف يتخذ قرار بشأن تلك الجملة فيما بعد، حينما تبلغ دراسة مشاريع النصوص الأخرى مرحلة متقدمة. وتساءل عما إذا كانت اللجنة مهيأة لموافقة على النص بحالته الحالية، مع استبقاء القوسين المربعين في الوقت الحاضر. وقال إنه في حال موافقة اللجنة، فبإمكان إحالة النص الى لجنة الصياغة التابعة للمؤتمر.

٣٠ - السيد وانغ يون (الصين): استفسر عما إذا كانت سوف تناول الوفود فرصة أخرى للنظر في الجملة الموجودة بين قوسين مربعين.

٣١ - الرئيس: قال إنه سوف يتم إيضاح الجملة الموجودة بين قوسين مربعين في سياق الجزء المتعلق بالضمانت، الذي سوف تبحثه اللجنة في ١ أيار/مايو.

٣٢ - السيد روزنتال (الولايات المتحدة الامريكية): قال إن من رأيه، بالرغم من تعاطفه مع الطلب الصيني، أن تترك القضية إلى الرئيس، على أساس ألا يمس قرار استبقاء القوسين المربعين بالصيغة النهائية التي سوف تعتمد. وأشار، فيما يتعلق بالفقرة ٤، إلى أن الصيغة المعروضة على اللجنة لا تعكس بدقة النص المتفق عليه. وقال إنه، بناءً على ذلك، ينبغي حذف الكلمات "وأن تخضع جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية".

٣٣ - الرئيس: قال إنه ينبغي بالفعل تصحيح النص على النحو الذي ذكره وفد الولايات المتحدة. وأكد أيضاً على أن استبقاء القوسين المربعين لا يمس بموافقات الأعضاء.

٣٤ - السيد اكرييل (المملكة المتحدة): قال إن وفده على استعداد للمحافظة على القوسين المربعين في الوقت الحاضر. وقال إن الفقرة ٥ لم تورد العبارة "التزام أحكام المادة الرابعة من هذه المعاهدة و"، بعد العبارة "يراعى في تنفيذ الضمانات المطلوبة في هذه المادة". وقال إنه ينبغي إعادة تلك العبارة من أجل المحافظة على الصيغة الحالية للمادة الثالثة، الفقرة ٣، من المعاهدة.

٣٥ - السيد وانغ يون (الصين): أيد اقتراح المملكة المتحدة.

٣٦ - الرئيس: اعتبر أن اللجنة قد وافقت على إعادة إدراج عبارة "التزام أحكام المادة الرابعة و"، في الفقرة ٥ من مشروع النص.

٣٧ - وقد تقرر ذلك.

٣٨ - الرئيس: قال إنه سيعتبر أن اللجنة قد وافقت على أنه ينبغي له إحالة مشروع النص المعنون "المادة الثالثة - مقدمة"، بصيغته المصححة والمعدلة، إلى لجنة الصياغة التابعة للمؤتمر، على أساس ألا تمس موافقة اللجنة على النص بموقف أي وفد من الجملة التي بقيت بين قوسين مربعين.

٣٩ - وقد تقرر ذلك.

#### استعراض المادة السابعة

٤٠ - السيد وانغ يون (الصين): قدم ورقة عمل بشأن منع انتشار الأسلحة النووية، والضمانات النووية والمناطق الخالية من الأسلحة النووية (NPT/CONF.1995/MC.II/WP.10). وقال إن الجزء الأول يلقي الضوء على الدور الإيجابي الذي تؤديه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في احتواء انتشار الأسلحة النووية

(السيد وانغ يون، الصين)

والحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وقال إن الجزء الثاني يناقش أهمية ضمادات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمبادئ التي ينبغي التقيد بها من أجل تحسين نظام الضمادات. وأردف يقول إن الجزء الثالث يتضمن تأييد المؤتمر لإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية أو مناطق خالية من أسلحة التدمير الشامل، على أساس طوعي، وترحيباً بتوقيع كافة الدول الأطراف في المعاهدة والحاizerة على أسلحة نووية على البروتوكول الإضافي الثاني لمعاهدة تلاطيلوكو. وقال إن المؤتمر حث الدول الأطراف الأخرى في المعاهدة، الحائزه للأسلحة النووية التي لم توقع بعد على البروتوكولين الإضافيين الأول والثاني لمعاهدة رارو توغا على القيام بذلك في أقرب ممكن. وقال إن المؤتمر يؤيد الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية وبلدان الشرق الأوسط من أجل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق خالية من أسلحة التدمير الشامل في كل من أقاليمها.

٤١ - واقتراح ادماج ورقة العمل المذكورة بورقة العمل المصرية بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية .(NPT/CONF.1995/MC.II/WP.13)

٤٢ - السيد عرفان (مصر): قدم ورقة عمل بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية (NPT/CONF.1995/MC.II/WP.13)، تناقض إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية بصورة عامة، وبصورة محددة، الأحداث الأخيرة التي شهدتها الشرق الأوسط المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في تلك المنطقة. وأعلن أن المؤتمر يحيث جميع دول الشرق الأوسط على اتخاذ الخطوات العملية والعاجلة الالزامه لإنشاء هذه المنطقة، وأنه، ربئما يتم إنشاء هذه المنطقة، يدعو جميع دول المنطقة، وبصفة خاصة إسرائيل، إلى أن تعلن رسمياً أنها ستكتفي عن تطوير أي أسلحة نووية، أو انتاجها، أو اختبارها أو حيازتها، وعن السماح بخزن أي أسلحة نووية أو أجهزة تفجيرية نووية في أراضيها أو في الأراضي الخاصة لسيطرتها.

٤٣ - وأعرب عن ترحيب بلاده باقتراح الوفد الصيني الداعي إلى دمج ورقيتي العمل.

٤٤ - السيد عبد المؤمن (بروني دار السلام): قدم ورقة عمل بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (NPT/CONF.1995/MC.II/WP.14)، يشير فيها المؤتمر إلى أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا شددت على تصديقها على تكثيف جهودها من أجل إنشاء هذه المنطقة في وقت قريب. وقال إن المؤتمر أحاط علمًا بذلك بأن فكرة إنشاء المنطقة تلقى تأييدها من قبل البلدان الأخرى في جنوب شرق آسيا، وأنها تشكل إسهاماً ملمساً من جانب الدول الأطراف غير الحائزه للأسلحة النووية، في مجال نزع السلاح النووي على النحو المنصوص عليه في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٤٥ - السيد كوك (نيوزيلندا): قدم ورقة عمل بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية (NPT/CONF.1995/MC.II/WP.16)، تشدد على أهمية إنشاء مثل هذه المناطق انسجاماً مع المبادئ المعترف بها عالمياً، وتعترف بأن تعاون جميع الدول الحائزه للأسلحة النووية هو أمر أساسي لفعالية القصوى لأي

معاهدة ترمي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. وذكر أن المؤتمر أعرب كذلك عن ارتياحه لانضمام كافة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى معاهدة تلاطيلولكو، بما فيها البروتوكولات الأولى والثانية، ولكنه يأسف لعدم انضمام جميع البلدان الحائزة للأسلحة النووية إلى البروتوكولات ذات الصلة لمعاهدة اعتبار جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الأسلحة النووية (معاهدة راروتوتفا). وقال إن المؤتمر أثنى على الجهود المبذولة لإبرام معاهدة خاصة بإنشاء منطقة إفريقية خالية من الأسلحة النووية. ومن أجل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق أخرى، لا سيما في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا.

٤ - السيد آيتمانوف (قيرغيزستان): عرض فقرة لإدماجها في وثيقة المؤتمر الختامية بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى تنص على ما يلي:

"يحيط المؤتمر علمًا باهتمام قيرغيزستان بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى ويعتبر أن وجود منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى سيسهم في تعزيز السلم والاستقرار والأمن في هذه المنطقة".

٤ - وأعرب عن اعتقاد وفده، في هذا الصدد، أن إنشاء منطقة من هذا القبيل، تدعمها ضمانته أمنية ملزمة قانونيا ومطلقة، تمثل السبيل الأمثل لمنع الأنشطة النووية الحساسة التي تنتج مواد الأسلحة النووية. وأردف قائلا إن هذا الأمر سيستلزم مزيدا من الإحكام في مراقبة الصادرات النووية، مثل وضع نظام ضمانتات كامل النطاق في الدولة المستوردة، وسيزيد من فعالية الضمانتات من خلال القيام بعمليات تفتيش متبدلة. وأعرب عنأمل وفده بأن إنشاء مثل هذه المنطقة في آسيا الوسطى، التي تتاخما دولتان قويتان حائزتان للأسلحة النووية، سوف يزيد من استعداد كل منهما على خفض ترسانتها النووية ويوفر عنصر استقرار قد يمتد في نهاية المطاف جنوبا ليشمل مناطق حساسة من حيث انتشار الأسلحة النووية.

٤ - السيد ووكر (استراليا): أعرب عن تأييده ورقة العمل التي قدمتها نيوزيلندا (NPT/CONF.1995/MC.II/WP.16) لاحظ أن من بين الدول التي قدمت ورقة العمل دول تنتمي إلى المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة الثلاث، فضلا عن عدد من البلدان الإفريقية، الأمر الذي يظهر التقدم السريع المحرز تجاه إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في القارة الإفريقية. وذكر أن من المهم كذلك أن مقدمي ورقة العمل أعربوا عن دعمهم لبلدان أخرى تتطلع أيضا إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطقهم.

٤ - السيد اديكبيه (نيجيريا): قال إن بلده من بين مقدمي ورقة العمل التي قدمتها نيوزيلندا. وأعرب عن تأييد حكومته القوي لإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في كافة أنحاء العالم، وذكر أنها مسروقة بصفة خاصة للتقدم المحرز تجاه تحقيق ذلك الهدف في القارة الإفريقية. وشجع الدول في المناطق الأخرى على تكثيف أنشطتها في سبيل تحقيق هدف نزع الأسلحة النووية.

٥٠ - السيد ياركا (بابوا غينيا الجديدة): أعرب عن تأييده لورقات العمل التي قدمتها الصين ومصر ونيوزيلندا. وقال إن حكومته تعلق أهمية فائقة على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وأشار، بخيبة أمل، إلى أن عدداً من الدول الحائزة للأسلحة النووية لم توقع بعد على بروتوكولات معاهدة راروتونغا. وقال إن رفضها القيام بذلك يثير الشك في صدقها. واقتراح على اللجنة أن تنظر في إمكانية أن تدرج في النص المتعلق بالمادة السابعة جملة تنص على وضع إطار زمني محدد لانضمام الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى البروتوكولات ذات الصلة بمعاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وأشار بالصين وبالاتحاد الروسي للسرعة التي وقعا فيها بروتوكولي راروتونغا. وأشار كذلك إلى أن الأقاليم التابعة مستثنية من المشاركة الفعلية في نزع الأسلحة النووية ما لم تنضم السلطات القائمة بالإدارة إلى البروتوكولات ذات الصلة. وأعلن أن مما له أهمية فائقة أن تشمل المناطق الخالية من الأسلحة النووية هذه الأقاليم.

٥١ - السيد سان - ميووي (فرنسا): قال إن وفده يوافق على ورقة العمل المصرية (NPT/CONF.1995/MC.II/WP.13). واقتراح تعديل الفقرة ١ بحيث تصبح:

"يؤكد المؤتمر من جديد على أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات تتوصل إليها الدول بحرية، يعد تدبيراً هاماً في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح. ويجب، لدى إنشاء هذه المناطق، أن تؤخذ الخصائص التي ينفرد بها كل إقليم بعين الاعتبار".

٥٢ - السيد روزنتال (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده، الذي يؤيد بشدة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، سوف يحتاج إلى بعض الوقت لدراسة ورقات العمل التي قدمت للتو.

٥٣ - السيد دي ايكازا (المكسيك): قال إن وفده واحد من مقدمي ورقة العمل التي قدمتها نيوزيلندا (NPT/CONF.1995/MC.II/WP.16). وقال إن حكومته، بوصفها وديعة لمعاهدة تلاتيلوكو، تعلق أهمية فائقة على انضمام الأرجنتين، والبرازيل وغيانا وكوبا مؤخراً إلى تلك المعاهدة. وإن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أصبحتا وبالتالي المنطقة الأولى الكثيفة السكان الخالية تماماً من الأسلحة النووية. وذكر أن وفده سوف يسعى، بناءً على طلب بعض الدول الأطراف في معاهدة تلاتيلوكو، إلى إدراج ما يقر بعض الشيء بتلك الواقعة المهمة في النص النهائي حينما يبدأ فريق الصياغة بدراسة النص.

(السيد دي ايكازا، المكسيك)

٥٤ - وأعرب عن تأييد وفده للتعديل الذي اقترحه فرنسا إدخاله على الفقرة ١٣، التي تشبه الفقرة ٢ من ورقة العمل ١٦.

٥٥ - السيد بابا ديمترو بولوس (اليونان): أعرب من جديد عن تأييد حكومته للجهود المبذولة من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وغيره من المناطق. وفيما يخص مسألة طرائق تطبيق الضمانات، شدد على أهمية الدراسات الأولى المتعلقة بالتحقق، مع مراعاة الخصائص التي تنفرد بها كل منطقة من المناطق.

٥٦ - السيد أوداغا - جالامايو (أوغندا): قال إن وفده يوافق بصورة عامة على اقتراحات ورقي العمل ١٢ و ١٦؛ غير أن عليه الانتظار إلى أن تعمم قبل اتخاذ موقف نهائي، وأعرب عن بعض القلق إزاء تعريف كلمة "منطقة". وذكر أن ثمة جزرا صغيرة يفترض أنها تقع ضمن المنطقة الأفريقية ومن المعروف أن فيها ترسانات نووية. ألا أنه حينما تقول الدول الأفريقية إن تلك الجزر جزء من المنطقة الأفريقية، يقال لها إن الجزر ليستتابعة لتلك المنطقة.

٥٧ - السيد عرفان (مصر): قال إن وفده على استعداد، من حيث المبدأ، أن يقبل الاقتراح الفرنسي الداعي إلى تعديل ورقة العمل ١٣، والذي يفهم أنه يهتم بمسؤلين رئيسيين، هما، أنه ينبغي التوصل إلى وضع الترتيبات البحرية، وينبغي أن تؤخذ الخصائص التي تتميز بها كل منطقة بعين الاعتبار.

رفع الجلسة الساعة ١٧/٣٥